



## إعادة النظر في العلاقة بين البيئة والصراع في السودان: التسمية واللوم والمطالبة

عبد الفتاح علي

كانون الأول /ديسمبر 2025

### مقدمة

يواجه السودان أزمة مركّبة: مزيج قاتل من الصراع والصعوبات الاقتصادية التي تتقاطع مع تغير المناخ، وتدهور البيئة وانهيار الحوكمة ودورات العنف المتكررة.<sup>1</sup> وفاقم هذا التدهور البيئي وسوء إدارة النظم الإيكولوجية، ندرة الموارد والمخاطر على الصحة العامة، ما غدى المظالم الاجتماعية في بلدٍ يعاني أصلاً من الحروب الأهلية والاضطرابات السياسية منذ استقلاله.<sup>2</sup> غير أن المقاربات الوضعية السائدة في تحليل السياسات، بتركيزها على المراحل الخطية والعقلانية التقنية وحل المشكلات بوصفها عمليات موضوعية، تعجز غالباً عن استيعاب الطابع المتنازع عليه والمبني اجتماعياً والمشحون بعلاقات القوة للقضايا البيئية في سياقات هشة مثل السودان.<sup>3</sup> فمن خلال التعامل مع المشكلات على أنها وقائع محايدة تنتظر الحل، فإنها تحجب دور السرديات والشرعية والفاعلية في تشكيل أي القضايا يُعترف بها، ومن تُسمع أصواتهم ، وكيف تتطور النزاعات. لذلك، تجاوز هيمنة المقاربات الوضعية السائدة، يعتمد هذا التحليل منظوراً متعدد التخصصات متجذراً في سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية لاستجواب كيف جرى تأطير الأزمات البيئية في السودان أو تجاهلها عبر الزمن، بما فيها المبررات المُقدّمة لذلك؛ وكيف شكل هذا التأطير الفعل السياسي (أو عدم اتخاذ إجراءات) وديناميات الصراع.<sup>4</sup>

لا تمثل ديناميات المظالم البيئية في السودان مجرد تحديات تقنية؛ بل هي جزء لا يتجزأ من صراعات أوسع نطاقاً حول السرديات والأولويات والسلطة والشرعية والعدالة. وحوّل قمع المطالب المحلية القضايا البيئية إلى محفزات تُنتج أزمات أعمق، إذ تتراكم المظالم غير المحسومة وتظهر من جديد في شكل عنف. وبهذا المعنى، يوضح هذا التحليل تفسيرياً أن السياسة البيئية لا يمكن فصلها عن أسئلة الحوكمة الأوسع: من يحدد المشكلات ومن يتحمل المسؤولية، ومن يربح أو يخسر في معالجتها. إن فهم هذا التشابك أساسي لتصميم

تدخلات لا تعالج الأعراض فحسب، بل تتصدى أيضاً للبنى الكامنة التي تُدام بها الهشاشة والإقصاء والنزاعات. تتبع هذه الورقة المسار التاريخي والمؤسسي لأزمة الصراع البيئي في السودان عبر أربع مراحل: (1) التهميش والتجاهل (قبل تسعينيات القرن العشرين)، عندما جرى تجاهل القضايا البيئية أو قمعها؛ (2) الاعتراف الرسمي والتدويل (تسعينيات القرن العشرين - العقد الأول من الألفية)، حين حظيت المشكلات البيئية في السودان باعتراف رسمي متأخر بفعل السياقات العالمية (غالبًا عبر ارتباطها بالنزاعات)؛ (3) إدماج البيئة في السياسات (2000-2018)، عندما بدأ النظام بإدراج الاعتبارات البيئية في القوانين والمعاهدات، وإن كان ذلك شكلياً لا جوهرياً؛ و (4) إعادة التأطير بعد الثورة (2019-حتى الآن)، حين فتحت الانتفاضة الشعبية في السودان المجال لإعادة تعريف القضايا البيئية في إطار سردية العدالة والسلام، إلى أن اندلع النزاع من جديد. لا تعكس هذه المراحل تقدماً خطياً، بل دورات من الاعتراف من دون حل. وتكشف كل مرحلة محاولات معقدة لتحويل المظالم إلى مطالب، ما يوضح كيف أعادت السلطوية والنزاع مراراً ضبط حوكمة البيئة من نقطة الصفر.

عبر هذه المراحل، تسلط الورقة الضوء على محطات مفصلية تكشف إخفاقات المطالب المتعلقة بالعدالة البيئية، من قضايا إلقاء النفايات السامة وغير السامة وفصائح المبيدات، إلى خطابات المناخ ونضالات المجتمعات المحلية من أجل الإنصاف. واستناداً إلى تحقيقات صحف سودانية وتقارير منظمات غير حكومية ودراسات بحثية، يوضح التحليل كيف أثّرت هذه القضايا مراراً من قبل أصحاب المطالب، ليقابلوا بإعادة تأطير القضايا أو الإنكار أو بالقمع أو بالحبس أو بتقاعس السلطات. تجادل هذه الورقة بأن السياسة البيئية لكي تكون فعالة، يجب أن تصمم استجابة لشكاوى ومطالب المجتمعات المحلية المشروعة، بدلاً من صياغتها بطرق تنزع الشرعية عن معاناتهم أو تتفادى حشدهم. وتؤكد الحالات المعروضة كيف أن اختلالات القوة وسياسات السرية أعاققت المساءلة بشكل منهجي. ووفق هذا الإطار، تُبيّن الورقة كيف حالت إخفاقات الحوكمة في كل مرحلة دون أن تدفع الأزمات البيئية إلى إصلاح السياسات، لتسمح بدلاً من ذلك بتحوّلها إلى محفزات لعدم الاستقرار والعنف. في نهاية المطاف، ومن خلال تحليل الظروف المجتمعية التي برزت في ظلها القضايا البيئية كشواغل اجتماعية، وتتبع تحولها إلى فعل عام، تُبرز الورقة الديناميات الصراعية والقائمة على المطالب التي تشكل عملية إنتاج السياسات العامة.

## الإطار النظري: تسمية المشاكل البيئية وإلقاء اللوم عليها والمطالبة بها

يتطلب التصدي لأزمات السودان فهم كيفية الاعتراف اجتماعياً ببعض الظروف، مثل التدهور البيئي، ومعالجتها كمشكلات عامة. توفر سوسيولوجيا المشاكل الاجتماعية إطاراً تفسيريًا قيمًا لدمج بُعد المطالب والصراعات في صنع السياسات، لا سيما في سياق تسلسل التسمية-إسناد اللوم-وتقديم المطالب.<sup>5</sup> تشير التسمية إلى تحديد وضع ما وتعريفه بوصفه ضاراً أو ظالماً، وكيفية حشد المدافعين جهودهم للحصول على الاعتراف به باعتباره مشكلة. ويترتب على إسناد اللوم لإلقاء المسؤولية عن هذا الضرر إلى فاعلين محددين أو إخفاقات بنيوية. أما تقديم المطالب فينطوي على تأكيد الحق في المعالجة أو التغيير - أي الضغط من أجل العدالة أو الجبر أمام السلطات أو في الفضاءات العامة. ووفقاً لهذا النموذج، يجب أن تمر القضية عبر هذه المراحل لتصبح محفزاً لفعلٍ سياسي.

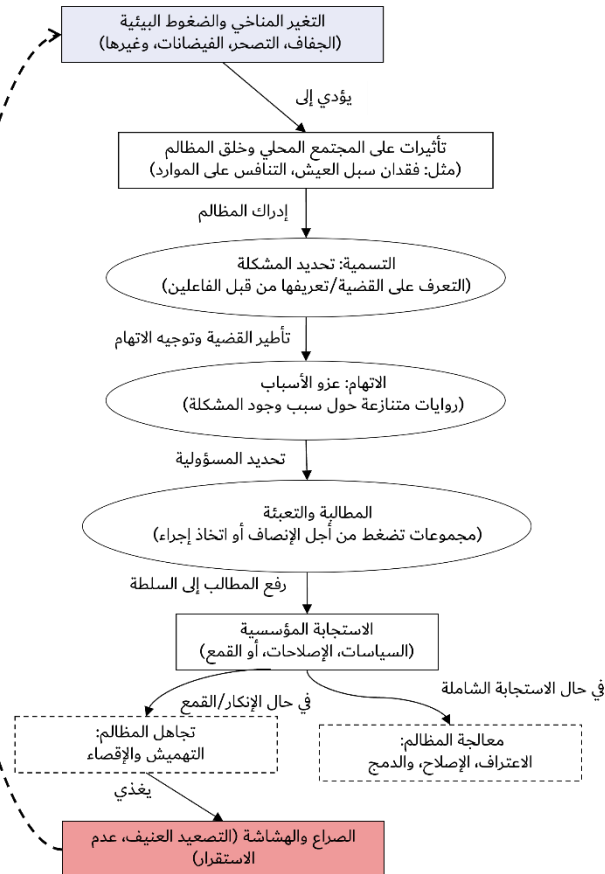
في البيئات الاستبدادية والمتأثرة بالنزاعات، تتعقد عملية التسمية - إسناد اللوم - تقديم المطالب. فتكون التعبئة الاجتماعية محدودة عند طرح قضية ما للحصول على الاعتراف بها كخطوة أولى نحو تحويلها إلى مشكلة عامة. كما تقيّد الاعتبارات العملية للسياسات العامة تحوّل القضية إلى مطلب مشروع في مواجهة الدولة، ما يُبرز الأدوار الحاسمة لرواد القضايا وأصحاب المطالب في معالجة المشكلات الاجتماعية. فقد تلجأ الحكومات إلى قمع المعلومات لتعزيز سرديتها (بما يعرقل تسمية المشكلة)، أو صرف الأنظار عن الانتقادات أو تجريمها (محاولة منع إلقاء اللوم)، أو إلى قمع المعارضة (لإسكات المطالب). وجسّد السودان تحت حكم عمر البشير الذي دام ثلاثين عامًا (1989-2019) هذه الديناميات، كما سيتضح لاحقًا. إن تتبع كيفية تسمية المظالم أو عدم تسميتها، وإسنادها أو عدم إسنادها، والمطالبة بها أو كبتها، يلقي الضوء على سبب قلة ترجمة الأزمات البيئية في السودان إلى إصلاحات، وكيف تتراكم بدلاً من ذلك كمصادر لعدم الاستقرار والعنف. علاوة على ذلك، فإنه يوضح كيف بُنيت أو فكّكت القضايا البيئية في السودان بوصفها مشكلات من قبل رواد القضايا وأصحاب المطالب في فتراتٍ مختلفة، وكيف أثر ذلك في الاستجابات السياسية أو غيابها، ما أدى إلى النزاعات.

والأهم من ذلك، أن عمليات التسمية وإسناد اللوم وتقديم المطالب ليست أحداثًا متتابعة خطياً أو تقع مرة واحدة فحسب؛ بل تشكل دورة متكررة متداخلة مع هياكل الفرص السياسية. يعرض الشكل 1 أدناه مخططاً تصوّرياً لكيفية تأجيج تغير المناخ والظلم البيئي النزاع ضمن حلقة مفرغة، تتوسطها عملية التسمية وإسناد اللوم وتقديم المطالب. قد تسمي المجتمعات التي تعاني من شحّ الموارد أو وفرتها غير العادلة هذه الظروف بوصفها مظالم، وتلقي باللوم إما على الدولة أو على فاعلين آخرين.<sup>6</sup> ويمكنها بعد ذلك المطالبة بالمعالجة، مثل المطالبة بتدخل الحكومة أو التعويض أو تغيير السياسات، إذا توقّرت تعبئة كافية وإمكانية لانضمام الناس إلى هذه المظلومية والتعبير عنها. إذا جرت الاستجابة للمطالب، فقد تخفف السياسات من الضرر بما يخفّض حدة التوترات.

من ناحية أخرى، إذا رُفضت المطالب أو قُمعت، تتعمق المظالم، وتتآكل الثقة في السلطات، وقد تلجأ الفئات المتضررة إلى الاحتجاج أو حتى العنف، ما يسهم في تفجّر النزاع. ويؤدي الصراع نفسه إلى مزيد من تقويض الحوكمة، ويفاقم غالبًا الأضرار البيئية (على سبيل المثال، عبر النزوح)، ما يركز الضغط على أراضٍ هشة أو في أوضاع تستغل فيها الجماعات المسلحة الموارد، ما يغذي دورة جديدة من التدهور والتوتر الاجتماعي. في السودان، وبسبب عقودٍ من التهميش نادراً ما حوّلت المظالم البيئية بفعالية إلى مطالب مُجدية بتعويضات عن الأضرار البيئية؛ بل تراكمت إلى أن تجلت في نزاعات أو أزمات. ويوضح الشكل 1 هذه الروابط: فيفاقم تغير المناخ والتدهور البيئي شحّ الموارد والتلوث (الظلم البيئي)، ما يغذي بدوره الاضطرابات الاجتماعية والصراعات. وتؤجج الحوكمة الضعيفة أو غير العادلة (إخفاقات السياسات) هذه الحلقة المفرغة، في حين يمكن لمطالب إصلاح فعالة أن تكسرها. وتمثل عملية التسمية - إسناد اللوم - تقديم المطالب الكيفية التي تصوغ بها المجتمعات مظالمها، بينما تُعيد المطالب غير الناجحة الدورة إلى بدايتها عبر إعادة تسمية المظالم مع تعمق الأزمات.

في الأقسام التالية، يُطبّق هذا الإطار على التجربة التاريخية للسودان. وتُدرس كل مرحلة من تاريخ السودان الحديث لتحديد ما إذا كانت القضايا البيئية قد سُمّيت وكيف تم ذلك، ومن الذي أُلقي عليه اللوم أو جرى

اتخاذها كبش فداء، وما هي المطالب التي طُرحت أو رُفضت. وسيكشف هذا التحليل أنماطاً متكررة من إخفاقات تقديم المطالب - أي اللحظات التي أُطلقت فيها المجتمعات السودانية أو المدافعون إنذاراً بشأن الظلم البيئي، لكنهم أُحبطوا بسبب تقاعس الحكومة عن معالجتها وبسبب العوائق الهيكلية والسياسية. إن فهم هذه الإخفاقات أمر أساسي لإعادة التفكير في تحليل السياسات: فهو يظهر أن السياسات التقنية البحتة أو الفوقية لن تنجح ما لم تعالج قضايا السلطة والعدالة الكامنة. بعبارة أخرى، لا بد لسياسة مناخية فعالة في السودان أن تمكّن الفئات المهمشة من إسماع صوتها، وأن تُخضع المسؤولين للمساءلة، لتكسر الحلقة التدميرية.



الشكل 1: العلاقة المفاهيمية بين تغير المناخ والظلم البيئي والنزاع، موضحة من خلال عملية التسمية - إسناد اللوم - تقديم المطالب.

## المرحلة الأولى - التهميش والتجاهل (قبل تسعينيات القرن العشرين)

في العقود التي سبقت تسعينيات القرن الماضي، هُتمشت المشكلات البيئية في السودان في السياسات الرسمية وجرى تجاهلها في الخطاب الوطني، حتى مع تزايد الضغوط البيئية. فركزت الحكومات التي أعقبت الاستقلال والإدارة الاستعمارية البريطانية قبلها، على مشاريع التحديث الكبرى، مثل مشاريع الري أو التنقيب عن النفط، غالباً من دون إيلاء اهتمام يُذكر للتأثيرات البيئية على السكان المحليين.<sup>7</sup> وعلى الرغم من أن توقيع

السودان على الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لعام 1968 مثل التزاماً مبكراً مهماً بحوكمة البيئة، إلا أن التدهور البيئي الواسع النطاق - مثل التصحر في إقليم الساحل، وإزالة الغابات، وتآكل التربة، والتلوث - ظل غائباً إلى حد كبير عن الخطاب السياسي. وعندما ضربت موجات الجفاف والمجاعات الشديدة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، من ضمنها مجاعة 1984-1985 البارزة في غرب السودان، انصبّ التأطير السائد على كونها أزمات إنسانية أو صراعات إثنية، لا قضايا مناخ أو بيئة. وترافق ذلك مع غياب أنظمة فعالة للتنظيم البيئي والرصد، ومع عجز المجتمعات المتضررة والمهمشة عن التنظيم أو التعبير عن مخاوفها في ظل الحكم العسكري والحرب الأهلية. كما أسهم ضعف الشبكات الاجتماعية ومحدودية وجود النقابات في إعاقة جهود المناصرة والمساءلة في مجال حماية البيئة.

تزامنت هذه الحقبة أيضاً مع تصاعد عالمي في رمي النفايات السامة في البلدان النامية، وهو ما عجزت الدول الأفريقية الضعيفة عن التصدي له.<sup>8</sup> ففي عام 1988، شهدت النيجر حادثة شهيرة تمثلت في إلقاء شركات إيطالية نفايات خطيرة، بعد أن دفعت لمزارع محلي مبلغاً زهيداً لاستخدام أرضه.<sup>9</sup> وخلال أواخر ثمانينيات القرن العشرين، أشارت تقارير من مصادر سودانية إلى أن جهات عديمة الضمير ربما استغلت حالة الفوضى في البلاد لإدخال مواد كيميائية محظورة.<sup>10</sup> وزعم تحقيق صحفي أن أحد السياسيين رتب لاستيراد كميات كبيرة من مبيدات أوروبية منتهية الصلاحية في أواخر الثمانينيات، ورُميت في بلدات مختلفة، ما أدى إلى عواقب مميتة (سيُبحث هذا الادعاء بمزيد من التفصيل في القسم التالي).<sup>11</sup> وإذا صحَّ ذلك، فإنه يجسّد كيف تحوّلت المناطق الريفية المهمشة في السودان إلى مكب للنفايات خلال فترة من تجاهل الدولة، من دون أي احتجاج عام آنذاك لأن القضية كانت مخفية وافتقرت المجتمعات المحلية إلى أصحاب مطالب يدافعون عنها.

وعلى الرغم من تأسيس الجمعية السودانية لحماية البيئة عام 1975 لتعزيز حماية البيئة من خلال المشاركة العامة، إلا أنها بدت عاجزة عن حشد الرأي العام بفعالية أو ممارسة نفوذ ملموس لمنع الحوادث الخطرة أو الاستجابة لها. وطوال هذه المرحلة، افتقر السودان إلى أي إطار مؤسسي لحوكمة البيئة. فلم تكن هناك عملياً آليات لتقييم الأثر البيئي، ولا شفافية بشأن الملوثات. كما كان الخطاب البيئي شبه غائب عن دوائر صنع السياسات إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، حين انضم السودان إلى المعاهدات الدولية الخاصة بالمناخ.

## **المرحلة الثانية - الاعتراف الرسمي والتدويل (تسعينيات القرن العشرين - 2000)**

شكلت تسعينيات القرن العشرين نقطة تحول، إذ بدأ السودان خلالها في الاعتراف رسمياً بالقضايا البيئية والتعاون مع المجتمع الدولي في مجال الحوكمة البيئية. فبعد انقلاب 1989 الذي أوصل عمر البشير إلى السلطة، واصل السودان في البداية إعطاء الأولوية للأمن الداخلي وإعادة الهيكلة السياسية ذات الطابع الإسلامي. ومع ذلك، وربما تحت ضغط السياق البيئي العالمي وتوسع إنتاج النفط، اتخذ النظام خطوات أشارت إلى اعتراف جديد بالمشكلات البيئية. وكان من أبرز هذه التطورات إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية عام 1991.<sup>12</sup> كُلفت هذه الهيئة الحكومية المركزية بتنسيق الجهود الرامية إلى تنمية الموارد الطبيعية وتحسين سبل العيش - لتكون بذلك أول آلية مؤسسية رفيعة المستوى في السودان مكرسة للبيئة. ويشير

إنشائها إلى أن تدهور البيئة بدأ يُسمى أخيراً داخل الدوائر الحكومية بوصفه قضية سياسات عامة، ولو على المستوى الخطابي، بما ينسجم مع الخطاب العالمي الذي تلا قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992.

كما تحرك السودان لدمج نفسه في الأطر البيئية الدولية خلال هذا العقد. فوَقعت الحكومة وصدقت على الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الرئيسية التي انبثقت عن قمة الأرض. ووقع السودان على وجه الخصوص اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992 (وصادق عليها عام 1995)، وانضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عام 1994، كما انضم إلى بروتوكول كيوتو. وبحلول منتصف التسعينيات، أصبحت القضايا البيئية دولية ضمن الملف السياسي للسودان، ما يعني أن الدافع للتحرك بات يأتي بشكلٍ أساسي من السياق الدولي ومتطلبات المساعدات المرتبطة به. وفي عام 1995، ذهبت الحكومة السودانية أبعد من ذلك بإنشاء وزارة كاملة للبيئة والسياحة، ما رفع إدارة الشأن البيئي إلى مستوى مجلس الوزراء. وشهدت هذه الفترة إدراج حماية البيئة في الأجندات الرسمية، غالبًا بدافع الرغبة في الحصول على الدعم التقني والمالي، مثل التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمي لمشاريع التنوع البيولوجي.

غير أن هذه المرحلة تراكمت أيضًا مع صعود صناعة النفط في السودان، ما أدخل مستويات جديدة من الأضرار البيئية. فأتارت عمليات استخراج النفط ونقله وتكريره مخاوف واسعة بشأن تلوث المياه والتخلص من النفايات الصناعية. وانتقد علماء بيئة محليون، من بينهم الجمعية السودانية لحماية البيئة، الحكومة ومشغلي القطاع مرارًا بسبب عدم إجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي أو نشر نتائجها بشفافية.<sup>13</sup> وأفادت مجتمعات تعيش بالقرب من حقول النفط أن مصادر المياه الملوثة تسببت في انتشار الأمراض ونفوق الماشية وفشل المحاصيل. ومع ذلك، نادرًا ما تُرجمت هذه الشكاوى إلى تغييرات فعالة في السياسات. ويعود ذلك أساساً إلى غياب التعبئة المستدامة وافتقار الساحة إلى "رواد قضايا" أقوياء مستعدين أو قادرين لرفع هذه المطالب إلى الأجندتين الوطنية أو الدولية. ففي السودان السلطوي، حيث جرى تقييد المجتمع المدني بشكل منهجي، كان من السهل تجاهل أو قمع مثل هذه الشكاوى المحلية، ما ترك المجتمعات المتضررة من دون أي وسيلة فعالة للانتقال من تسمية الضرر إلى تحميل المسؤولية للفاعلين المعنيين، وصولاً إلى المطالبة بالمحاسبة أو منع الضرر.

خلال تسعينيات القرن الماضي أيضاً، تداخل السرد البيئي للسودان مع نزاعاته المستمرة في نظر المراقبين الدوليين. فكانت أزمة دارفور، التي استنفجر في الوعي العالمي مطلع الألفية الجديدة، أشارت إليها تقارير عن ضغوط بيئية متزايدة. وبحلول أواخر تسعينيات القرن الماضي، بدأ مسؤولون كبار في الأمم المتحدة يسلطون الضوء على كيف مهد الجفاف والتصحر والتنافس على الموارد الأرضية للنزاع في دارفور ومناطق أخرى. وفي حين أحجمت الحكومة السودانية عن تحميل سياساتها مسؤولية هذه النزاعات - مفضلةً إرجاعها إلى متمردين قبليين أو إلى تدخلات خارجية - كانت تتشكّل عالمياً سردية تحمّل التدهور البيئي جزءاً من مسؤولية اندلاع النزاعات. أما داخل السودان، فأدى إحكام النظام قبضته إلى غياب أي نقاش عام مفتوح؛ واقتصرت المطالب البيئية بشكل أساسي على منظمات غير حكومية متوافقة مع السلطة وتعمل على مشاريع ممولة من المانحين، وإلى حد ما، على الأوساط الأكاديمية.

## المرحلة الثالثة - إدماج القضايا البيئية في السياسات العامة (2000-2018)

في العقد الأول من الألفية الجديدة، بدأت القضايا البيئية في السودان تنتقل من الهامش إلى قدرٍ من الاعتراف الجزئي، محلياً ودولياً. وقد قادت هذا التحول قوتان رئيسيتان: أزمات داخلية كشفت الأبعاد البيئية للنزاع - وعلى رأسها دارفور - وضغوط خارجية من دوائر السياسات والمناصرة العالمية. ومع ذلك، ظل تأطير هذه القضايا انتقائياً للغاية ومشحوناً سياسياً، فيما بقيت مطالب المجتمعات المتضررة مقيدة بشدة. وكانت نقطة التحول الأساسية هي نزاع دارفور، الذي اندلع عام 2003 وسرعان ما أصبح أسوأ أزمة إنسانية في العالم في مطلع الألفية الجديدة. وإلى جانب التفسيرات السياسية والإثنية، جرى إبراز التدهور البيئي - خصوصاً الجفاف والتصحر - باعتباره عامل ضغط رئيسياً. ووصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في مقاله الشهير عام 2007 دارفور بأنها "أزمة بيئية، ناشئة جزئياً على الأقل عن تغير المناخ"<sup>14</sup> وربط هذا السرد، الذي صور دارفور أنها "أول نزاع ناجم عن تغير المناخ"، بين عقود من تراجع معدلات الأمطار (بنسبة 15-30 في المئة سنوياً) والتقدم جنوباً نحو الصحراء الكبرى (نحو ميل واحد سنوياً) وبين التنافس العنيف على الموارد بين الرعاة العرب والمزارعين غير العرب.<sup>15</sup> ومن خلال توصيف العنف في دارفور على أنه ناجم جزئياً عن تغير المناخ، بدأ صانعو السياسات ووسائل الإعلام العالمية في تدويل الأزمة البيئية في السودان. هكذا، أضيفت قضايا كانت تُعد سابقاً هامشية، مثل التصحر وندرة المياه وإزالة الغابات، ضمن جدول أعمال مخاطر النزاعات. وعلى الرغم من أن الخرطوم قاومت هذا التأطير في البداية، إلا أن تقاريرها المناخية الرسمية اعترفت في أواخر العقد الأول من الألفية الجديدة بوجود صلة بين تغير المناخ والأمن.

كما عرّضت هذه الفترة السودان للتدقيق الدولي حول النفايات الخطرة. فعلى الرغم من تصديق السودان على اتفاقية بازل في عام 1994، بقي التطبيق المحلي ضعيفاً. ففي عام 2005، حاولت اليونان تصدير آلاف الأطنان من النفايات المعالجة إلى السودان. وأُبرم الاتفاق بهدوء، لكنه انهار فقط بعد أن كشفت عنه منظمات غير حكومية ووسائل إعلام يونانية، ما أثار احتجاجات في أثينا.<sup>16</sup> واللافت أن الحكومة السودانية لم تسجل استيراد الحمأة الأجنبية بوصفه مشكلة، ولم تحاسب أي طرف. بدلاً من ذلك، أُوقف المشروع بفعل فضح دولي وتسمية وفضح خارجي وليس بفعل مطالب محلية - ما يُبرز محدودية قدرة المجتمع المدني السوداني في ظل الحكم الاستبدادي.

كما لعبت الوكالات الدولية دوراً متزايد الأهمية. ففي عام 2007، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمات بيئية هامة بعد النزاعات، ربطت التصحر وإزالة الغابات وندرة المياه بعدم استقرار السودان.<sup>17</sup> وحملت هذه التقارير، بشكلٍ غير مباشر، ضعف الحوكمة والسياسات المنحازة مسؤولية الأزمة، لكنها توقفت عند هذا الحد من دون المطالبة بالمحاسبة. وفي الوقت نفسه واصلت الخرطوم، على الرغم من مشاركتها الرسمية في المبادرات البيئية، إعطاء الأولوية لبقاء النظام على حساب الأمن البيئي أو البشري. وبحلول أواخر العقد الأول من الألفية، صادق السودان على معاهدات رئيسية، واعتمد خططاً وطنية للتكيف مع تغير المناخ، وأقر قوانين لتقييم الأثر البيئي. على الورق، بدأ إدماج القضايا البيئية في السياسات العامة أمراً حقيقياً. لكن في الواقع، نادراً ما تُرجمت هذه التدابير إلى تطبيق فعلي، وتكاثرت مظاهر الظلم البيئي. ومن أكثر الحالات إثارةً للقلق مكبّ المبيدات في الحصاحيصا، الذي كشف عنه تقرير مستقل عام 2014، فأظهر أن كميات كبيرة من المبيدات

المحظورة دُفنت، مشبعةً التربة والمياه الجوفية ومدمرةً صحة السكان المحليين: فشهد القرويون انتشار موجاتٍ من السرطان ووفيات الأطفال ونفوق الماشية.<sup>18</sup> وعلى مدى عقود، تجاهلت السلطات الأدلة أو قمعتها بشكلٍ فعال. واحتُجز الطلاب الذين حاولوا التحقيق في الأمر، وصُودرت بيانات البحث.<sup>19</sup> وكان هذا الكشف لحظةً نادرة لـ"التسمية و اللوم: اتهام علني للجهات الحكومية بارتكاب جرائم بيئية وتغطيتها والمطالبة بالتعويض".<sup>20</sup> ومع ذلك، على الرغم من الفضيحة، لم يُلاحق أي مسؤول، وكان التدخل الإصلاحي محدوداً. وبيّنت هذه القضية كيف تمنع المؤسسات بشكل ممنهج مرحلة المطالبة بالحقوق، ما يحول دون تحقيق العدالة للمجتمعات المتضررة.

كما كشف بناء سد مروي الممول من الصين، الذي اكتمل في عام 2009، عن هشاشة السودان أمام الاستغلال البيئي. ففي حين وُجّهت الانتقادات لنزوح 50 ألف ساكن، ظهرت اتهامات أكثر خطورة عام 2015 عندما ادعى الرئيس السابق للجنة الطاقة الذرية السودانية أن عشرات الحاويات من النفايات النووية استُوردت سراً ودُفنت بالقرب من موقع السد.<sup>21</sup> وحملت روايته المسؤولية مباشرةً لتواطؤ بين السلطات السودانية وجهات أجنبية.<sup>22</sup> وبدل التحقيق بشفافية، أصدر البرلمان ووزارة العدل نفيًا رسمياً مؤكدة غياب "المواد المشعة".<sup>23</sup> ومع ذلك، أشارت تقارير مستقلة إلى خلاف ذلك: ففي عام 2010، اكتشف منقبون محليون عن الذهب قرب مروي مئات البراميل المغلقة، وأصيب العديد منهم لاحقاً بالسرطان وبأمراض جلدية. وجسدت قضية مروي نمط النظام: حتى عندما كشف المطلعون عن المخالفات، ردت الدولة بالتستر والإنكار وقمع المطالبين. وبالمثل، في شرق السودان، كشف البرلمان عن مقابر مبيدات ومكبات النفايات السامة فقط بعد أن عانت المجتمعات المحلية من آثار صحية خطيرة.<sup>24</sup> وتؤكد هذه الاعترافات المتأخرة الطابع التفاعلي، وليس الوقائي، للحكومة البيئية في السودان.

بحلول نهاية هذه المرحلة، كان لدى السودان مجموعة متميزة من السياسات البيئية والالتزامات الدولية، من ضمنها التصديق على اتفاقية باريس عام 2017. ومع ذلك، بقي التنفيذ شكلياً. فأظهرت الفصائح - من المبيدات إلى النفايات المشعة - أن مؤسسات السودان فشلت في تجاوز الاعتراف الشكلي. وكانت المجتمعات المحلية على دراية بالأضرار لكنها تفتقر إلى المساحة السياسية لتعبئة مطالب فعالة. وتكشف الفجوة بين تسمية وتوجيه اللوم من الجهات الخارجية وغياب المطالب المحلية عن ضعف هذه المرحلة الأساسي: فقد حُجّم النظام الاستبدادي في السودان بشكل ممنهج جميع مسارات المحاسبة. وغذت هذه المظالم غير المُعالجة الاستياء العام الذي بلغ ذروته في انتفاضة 2018-2019، فشملت شعارات "الحرية والسلام والعدالة" ضمناً عقوداً من الإهمال والانتهاك البيئي.

## المرحلة الرابعة - إعادة تأطير القضايا البيئية بعد الثورة (2019-حتى الآن)

فتحت ثورة السودان عام 2019، التي أطاحت بحكم عمر البشير الممتد ثلاثة عقود، مجالاً سياسياً نادراً لإعادة تأطير تحديات المناخ والصراع في البلاد قبل الحرب المروعة المستمرة حتى عام 2023.<sup>25</sup> وسعت الحكومة الانتقالية، التي تولت السلطة من 2019 إلى 2021، إلى الانسجام مع روح الثورة المتمحورة حول المحاسبة والعدالة والإصلاح. وللمرة الأولى، لم يُنظر إلى حماية البيئة بوصفها مجرد التزام خارجي لإرضاء المانحين، بل

كعنصر أساسي في بناء السلام والتنمية المستدامة. واستنادًا إلى خبرته كخبير تقني في مجال التنمية، أكد رئيس الوزراء حمدوك أن المسار الجديد للسودان يجب أن يعطي الأولوية للقضايا التي لطالما أهملتها الحكومات السابقة مثل التدهور البيئي وسوء إدارة الموارد، بما يعكس المطالب الجوهرية للثورة من حرية وسلام وعدالة.

وكان من أبرز معالم هذا التحول في الخطاب، إطلاق أول "تقرير عن حالة البيئة والتوقعات المستقبلية" في السودان عام 2020، تحت شعار "البيئة من أجل السلام والتنمية المستدامة".<sup>26</sup> وربط التقرير صراحة بين الرفاه البيئي والسعي الأشمل نحو الاستقرار الوطني، معترفًا بعقود من الإهمال. وحدد التقرير الأزمات المستمرة - التصحر، إزالة الغابات، تلوث المبيدات، النفايات الصناعية، وعسكرة استغلال الموارد - التي أنكرتها أو أخفتها الأنظمة السابقة. وعبر ذلك، "سمت" الحكومة الانتقالية بشكل فعال ما بقي طويلًا من دون اسم في ظل الحكم الاستبدادي: أن الانهيار البيئي ليس مسألة هامشية بل تهديدًا مركزيًا لسبل العيش والسلام والحكم.

ومع ذلك، أثبتت عملية تحويل هذا التأطير الجديد إلى توجيه اللوم والمطالبة بالحقوق صعوبة أكبر بكثير. فبقيت التعبئة حول العدالة البيئية ضعيفة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى غياب "رواد قضايا" أقوى قادرين على ربط المظالم المحلية بأجندات السياسة الوطنية. وفي حين منحت الثورة المجتمعات المحلية والمدافعين والنشطاء والصحافيين مساحة أكبر لكشف الانتهاكات البيئية - مثل استخدام السيانييد في التنقيب عن الذهب أو إلقاء النفايات السامة - افتقرت الحكومة الانتقالية إلى الاستقرار المؤسسي لتحويل هذه الشكاوى إلى سياسات فعلية. وأتخذت بعض الخطوات الأولية: فاقترح وزير العدل إعادة فتح ملفات الجرائم البيئية من عهد البشير. وفي الوقت نفسه، نجحت الاحتجاجات الشعبية في إيقاف بعض عمليات التعدين الخطرة. وحدثت نقطة تحول رمزية في أوائل عام 2020، عندما أعلنت وزارة الصحة اكتشاف نفايات مشعة مُلقاة بشكل غير قانوني قرب أم درمان.<sup>27</sup> وبخلاف حالات التستر الماضية، اعترف المسؤولون بالمشكلة، بل وأقروا بالادعاءات التي تشير إلى دفن الصين للنفايات أثناء بناء سد مروي. ودلّ هذا الاعتراف على استعداد، وإن كان محدودًا، لمواجهة الجناة وتحميلهم المسؤولية.

ومع ذلك، لم تدم التجربة الانتقالية طويلًا. فأدى انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تفكيك القيادة المدنية، وأدى اندلاع الحرب الشاملة بين الفصائل العسكرية عام 2023 إلى ظهور حالات طوارئ بيئية جديدة: تدمير المدن في الخرطوم، تلوث سام، وزيادة عسكرة موارد الذهب. وتراجعت المكاسب التي تحققت بين عامي 2019 و2021، وانهارت عملية المطالبة الهشة تحت وطأة العنف السلطوي المتجدد.

ومع ذلك، تركت فترة ما بعد الثورة بصمة دائمة على الخطاب السياسي. فدخلت مفردات العدالة البيئية إلى السياسة السودانية للمرة الأولى، مدعومة بمبادرات دولية، ومُضمنة في إطار أمن المناخ، مثل مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي دعمت بناء القدرة على الصمود.<sup>28</sup> وبدأت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من لجان المقاومة إلى المجموعات المجتمعية في مناطق التعدين والمناطق المهمشة، في تأطير مطالبها بشكل

متزايد بمصطلحات بيئية. ويمثل ذلك تحولاً جوهرياً عن الماضي: فحتى لو بقيت الإصلاحات المؤسسية بعيدة المنال، أصبح المجتمع السوداني الآن أكثر وعياً وتنظيماً وصراحةً بشأن الحقوق البيئية من أي وقتٍ مضى.

منذ نيسان/أبريل 2023، انزلق السودان إلى الفوضى، فاجتاحت الحرب كل جوانب الحياة العامة تقريباً. واختفت الرقابة والمحاسبة، ما فكّك الحوكمة البيئية عملياً. وفي ظل هذا الفراغ، اشتد استغلال الموارد. إذ تتسابق جهات مرتبطة بالحكومة وشركات خاصة وميليشيات مسلحة للسيطرة على الذهب والأراضي والخشب وغيرها من الأصول مع تجاهل كامل للتكاليف البيئية أو الإنسانية.<sup>29</sup> ويوضح الانتشار غير المنضبط للتعددين الحرفي وإزالة الغابات للحصول على الوقود، وإلقاء النفايات السامة، حجم هذا التدهور. و يطرح ذلك سؤالاً مهماً: هل تقتل الحرب الناس وحدها، أم أن تدمير البيئة والتسابق على الموارد يزيدان من خطورة النزاع؟ في السودان، قد تكون الإجابة مأسوية: فإن العبث بالبيئة - سواء من خلال تسميم المياه بالزئبق والسيانيد، أو عسكرة مناجم الذهب، أو إحراق الأراضي الزراعية - أصبح سلاحاً حربياً واستراتيجية بقاء للجهات المتنافسة.<sup>30</sup>

من منظور سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية، قضت الحرب الحالية فعلياً على المكاسب الهشة التي تحققت في فترة ما بعد الثورة. المشكلات التي حُددت سابقاً، مثل النفايات السامة وتدهور الأراضي، أُسكتت مجدداً في ظل ظروف العنف. ويتبدد اللوم مع مشاركة كل فصيل في نهب الموارد، في حين يصبح مسار المطالبة بالحقوق شبه مستحيل في ظل غياب مؤسسات الدولة الفاعلة. ومع ذلك، لا يزال الوعي الذي زرعه الثورة موجوداً: تواصل لجان المقاومة والمجتمع المدني وشبكات الشتات وتوثيق الانتهاكات البيئية والاحتجاج عليها، حتى في ظلّ العنف. وبالتالي، لا تمثل الحرب أزمة سياسية أو إنسانية فحسب، بل انهيار الحوكمة البيئية الهشة بالفعل في السودان وصولاً إلى حالة من الفوضى البيئية - وهي حالة انهيارت فيها القواعد التي تنظم البيئة. وبالتالي، فإن إعادة بناء السودان لن تتطلب فقط إسكات الأسلحة، بل أيضاً استعادة الأسس الاجتماعية والمؤسسية الأساسية التي تتيح وجود محاسبة بيئية. وستواجه أي حكومة مستقبلية مواطنين لا يرون حماية البيئة على أنها مسألة تقنية ثانوية، بل قضية عدالة مرتبطة بالوعود غير المنجزة للثورة.

## فشل المطالب البيئية والطريق نحو العدالة

يمكن القول إن المشاكل البيئية في السودان متشابكة بشكلٍ عميق مع صراعاته، فالتوترات حول الموارد الطبيعية المشتركة غدت العنف وتسببت في إلحاق الضرر بها. ويُذكر أن التصحر ساهم في الحرب في دارفور من خلال التسبب بمعاناة لمجتمعات الرعاة، بينما تُفاقم القابلية للجفاف المشكلات الاجتماعية والتنموية مثل إعطاء الأولوية للزراعة على نطاقٍ واسع على حساب الجودة، ونقص مصادر المياه الموثوقة. من خلال هذه المراحل الأربع من تاريخ السودان الحديث، هناك موضوع متكرر هو فشل المطالب البيئية في ظل ظروف الاستبداد والصراع. فعانت المجتمعات السودانية مراراً من أضرار بيئية جسيمة - سواء كانت تدريجية (ضغوط مناخية، تلوث) أو حادة (الكوارث السامة) - وكافحت لتحويل مظالمها إلى مطالب فعالة تجاه الدولة. في بعض الحالات، تجاهلتها الدولة (مرحلة التهميش)، أو اعترفت بالمشكلات بشكلٍ سطحي فقط (مرحلة العولمة/التدويل)، أو غطت المطالب وقمعتها بشكلٍ نشط (مرحلة الاندماج). ولم تُفتح نافذة جديدة للمطالب البيئية

إلا في مرحلة ما بعد الثورة، وحتى هذه الفرصة تعرضت للخطر بسبب عودة العنف. يؤكد هذا النمط التقليدي أن أزمات المناخ والصراع في السودان ليست مجرد إخفاقات تقنية في السياسات؛ بل هي إخفاقات سياسية عميقة مرتبطة بمسائل التمثيل والمساءلة والعدالة. يجب أن تتجاوز التدخلات السياسية التعامل مع الأضرار البيئية كمجرد خلفية للصراع، وأن تتيح للمجتمعات المهمشة تسمية الأضرار، وتحديد المسؤولية بشكلٍ عادل، وتقديم المطالب من دون قمع - وإلا ستستمر الأزمات البيئية في تغذية عدم الاستقرار.

ما هي عواقب هذه الإخفاقات في المطالب؟ أولاً، اشتدت حدة الظلم البيئي. فعانت مجتمعات الحياض أكثر من 30 عاماً من التعرض للمواد السامة مع تقديم الحد الأدنى من الدعم أو الاعتراف - وهو ظلم بيئي صارخ وقع على سكان ريفيين فقراء في الغالب. وشهدت أجيال في دارفور وكردفان تآكل سبل عيشها بسبب التصحر من دون دعمٍ كافٍ للتكيف، ما ساهم في النزاعات بين المجتمعات. ثانياً، تراكمت المظالم وتفاقت خطوط الصدع الأوسع للصراع. ففي دارفور، تقاوت العرب وغير العرب ليس فقط بسبب الروايات العرقية، بل لأن ندرة المياه والمراعي جعلت الاتفاقات القديمة غير قابلة للتطبيق، وفشلت الدولة في دورها كحكمٍ عادل. وفي حقول النفط في جنوب السودان (السودان قبل عام 2011)، غدّى التلوث غير المنضبط من الشركات المرتبطة بالخرطوم غضب السكان المحليين الذي اندمج مع التمرد السياسي من أجل الاستقلال. ودفع فراغ المسؤولية - أو غياب الأطراف المسؤولة - الضحايا غالباً لإلقاء اللوم على أي سلطة في متناولهم، وأحياناً لتوجيه اللوم على خصوم عرقيين أو مسؤولين محليين عندما كانت السلطات المركزية بمنأى عن الوصول إليها. ويمكن أن يفاقم توجيه اللوم بشكلٍ خاطئ الانقسام الاجتماعي.

ثالثاً، والأهم من ذلك، أدى غياب آليات المطالبة المستجيبة إلى تآكل الثقة في الحكم بشكلٍ خطير. عندما يرى الناس أن حكومتهم تستفيد من خطر بيئي يقتلهم أو تخفيه، ينهار العقد الاجتماعي. في السودان، اكتسب نظام البشير سمعة سيئة بسبب قسوته. ومن منظور العديد من المواطنين، أعطى النظام الأولوية للاستثمار الأجنبي والمكاسب الشخصية على حساب حماية أرواح السودانيين وأراضيهم. وساهم فقدان الشرعية هذا في إثارة الحماس الثوري الذي أطاح بالنظام.

لذلك، فإن إعادة التفكير في تحليل السياسات لأزمات السودان يعني وضع العدالة والمساءلة في قلب العملية. فالتعامل التقليدي مع السياسات يمكن أن يعزل بين التكيف مع المناخ وإدارة الموارد وحل النزاعات كمسارات تقنية منفصلة. لكن المنهج النقدي يؤكد أنها مترابطة وأن الحلول العملية يجب أن تمكّن الأكثر تضرراً. بالنسبة إلى السودان، يتطلب ذلك ما يأتي:

- تعزيز المعرفة والمشاركة المحلية: يجب أن تُبنى السياسات على معرفة من هم في طليعة التغيير البيئي، مثل المزارعين والرعاة وعمال المناجم والقرويين القريين من المواقع الصناعية. وينبغي إشراك هؤلاء الأطراف في تصميم التدخلات، لضمان تحديد المشكلات بدقة وإعطاء الأولوية للأمن البشري.
- مؤسسة الشفافية وحماية المبلغين عن المخالفات: تحتاج الدولة السودانية إلى آليات لرصد البيئة، تسمح بتدفق البيانات بحرية والإبلاغ عن المشكلات من دون خوف. فانتشرت الفضائح السابقة

بسبب إخفاء البيانات أو تزويرها. لذا، يتعين أن تشمل السياسة المستقبلية عمليات تدقيق بيئية مجتمعية وإتاحة وصول وسائل الإعلام المستقلة إلى المواقع المعنية.

- تعزيز الانتصاف القانوني وإنفاذ القانون: يجب أن يكون النظام القانوني في السودان قادراً على التعامل مع المطالب البيئية. ويعني ذلك تحديث القوانين للسماح بالدعاوى الجماعية أو الشكاوى المجتمعية ضد الملوثين من القطاعين العام والخاص، وتدريب القضاة على القانون البيئي. كما يعني إعادة النظر في الإفلات من العقاب. فإذا أظهرت الأدلة مثلاً أن مسؤولين أو شركات ألقوا نفايات مشعة، ينبغي محاكمتهم، حتى لو مضت سنوات. يمكن أن تكون العدالة الانتقالية للجرائم البيئية عنصراً جديداً لكنه ضروري في مسيرة السودان نحو السلام، عبر الاعتراف وربما التعويض للمجتمعات في الحصاصيصا ومروي، من بين مجتمعاتٍ أخرى.
- دمج سياسات البيئة وسياسات حل النزاعات: يتعين أن تتناول اتفاقيات السلام في السودان (مثل اتفاق جوبا للسلام عام 2020 مع المتمردين) بشكل صريح تقاسم الموارد الطبيعية، واستعادة الأراضي، والتكيف مع تغير المناخ في مناطق النزاع. هذه ليست قضايا هامشية؛ بل هي جوهرية لمنع تكرار العنف. ويجب تثقيف الوسطاء الدوليين والمفاوضين السودانيين على حد سواء حول العلاقة بين تغير المناخ والنزاع، ليحصل البدو الرحل والمزارعون في دارفور مثلاً، على الدعم للتكيف مع بيئة متغيرة ضمن عمليات المصالحة.
- التعاون الإقليمي والدولي مع التركيز على العدالة: ينبغي أن يستمر السودان في الانخراط مع المبادرات الأفريقية والعالمية مثل اتفاقية باماكو وصناديق المناخ، ولكن مع التركيز على الإنصاف. فيمكن للسودان مثلاً أن يدافع عن فكرة أن الدول الغنية مدعوة إلى دعم التكيف مع تغير المناخ. وبالنظر إلى رواية دارفور كصراع ناجم عن المناخ، هناك حجة أخلاقية قوية لتعويض السودان عن الأضرار المناخية. كما أن مكافحة تصدير النفايات عبر الحدود هو مجال آخر للتضامن الإقليمي، كما يتضح من رفض صفقات "التجارة السامة" مثل محاولة تصدير الحمأة اليونانية. وأظهرت دبلوماسية السودان بعد الثورة نتائج واعدة في هذا الصدد، بما يتماشى مع المواقف الأفريقية بشأن الحقوق البيئية.

يمكن أن يساعد تطبيق هذه المبادئ في تحويل ديناميكية التسمية-إسناد اللوم-تقديم المطالب. فبدلاً من الإنكار العدائي، يمكن للحكومة أن ترحب بتسمية المشكلات كفرصة لإصلاحها؛ وبدلاً من اعتبار اللوم أمراً سياسياً قاتلاً، يمكن للمسؤولين قبول المسؤولية والسعي إلى إيجاد حلول؛ وبدلاً من سحق المطالب، يمكن للدولة تسهيل حلها من خلال الحوار أو المحاكم أو تغيير السياسات. هذا بالطبع تصوّر مثالي؛ فالواقع الحالي للسودان الذي يشهد صراعاً متجدداً بعيداً عن ذلك. ومع ذلك، حتى مع استمرار الحرب، يوثق النشطاء المدنيون الانتهاكات البيئية وحقوق الإنسان، ما يمهد الطريق للمساءلة المستقبلية. وتشير الأنماط التي تم تحليلها في هذه الورقة إلى أنه إذا أراد السودان الخروج من فخ أزمات المناخ والصراع، فعليه أن يكسر حلقة الظلم البيئي. ويعني ذلك تمكين الأشخاص الأكثر تأثراً بالأضرار البيئية من المشاركة في تحديد الحلول المناسبة.

## الخلاصة

تُظهر أزمات السودان المترابطة بين المناخ والصراع الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في تحليل السياسات في الدول الهشة. فالنهج التقني البحت غير كافٍ؛ والمطلوب هو تحليل سياسات حيوي يضع العمليات الاجتماعية وعلاقات القوة في المقدمة: من يحق له تعريف المشكلات، ومن يُحاسب، ومن تُحتسب أصواته في صنع السياسات. باستخدام إطار عمل التسمية-إسناد اللوم - تقديم المطالب، حللت هذه الورقة كيف فشل السودان تاريخياً في الاعتراف بالمظالم البيئية أو معالجتها، وكيف غدّت هذه الإخفاقات العنف وعدم الاستقرار. من عصر التهميش حين تم تجاهل المخاطر السامة والضغط المناخي، إلى الاعتراف الدولي بقضايا مثل التصحر في دارفور، مروراً بالسياسات الفارغة في أواخر عهد البشير، وأخيراً إعادة الإطار المؤقت بعد عام 2019، فإن قصة السودان غنية بالدروس. وقبل كل شيء، توضح أن الأزمات البيئية في مناطق النزاع لا تتعلق فقط بالجفاف أو مكبات النفايات بمعزل عن السياق، بل تتعلق بالحوكمة والعدالة.

لكي يتقدم السودان إلى الأمام، يجب على أي حكومة مستقبلية - نأمل أن تكون مدنية وديمقراطية - أن تستوعب هذه الدروس. ينبغي أن يتمحور تحليل السياسات حول الناس، وأن يسأل عن كيفية تمكين المجتمعات وتعويض الأضرار السابقة عبر خطط التكيف مع المناخ أو اللوائح البيئية المقترحة. ويتعيّن أن يكون هذا التحليل مستنيراً بالتاريخ، ومعتزفاً بالظلم المحدد الذي عانت منه مجموعات مختلفة (مثل تذكر تضحيات الحياض والضغط على موارد دارفور) ودمجها في برامج المصالحة والتنمية. كما ينبغي أن يكون شاملاً، رابطاً بين الوزارات البيئية وهيئات حل النزاعات ووكالات التخطيط الاقتصادي. ففي السودان، يمكن أن ينتج عن مشروع سد، نشوب نزاع لأنه لم يأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية. ويمكن أن يؤدي النزاع إلى كارثة بيئية من خلال النزوح والاستغلال غير المنظم.

وتتجاوز الآثار السودان. فالدول الهشة الأخرى التي تواجه ضغوطاً مناخية - مثل اليمن والصومال ومالي - تظهر ديناميات مشابهة فتكون القضايا البيئية أسباباً ونتائج للنزاع في الوقت نفسه، وغالباً على حساب المجتمعات المهمشة. بالنسبة إلى صانعي السياسات والمانحين الدوليين، تؤكد حالة السودان أهمية دعم ليس فقط مشاريع البنية التحتية والمناخ، ولكن أيضاً المساءلة وقدرة المجتمع المدني. فمن دون وظيفة رقابية وحكم مستجيب، قد تتعثر الاستثمارات في مجالات مثل مقاومة الجفاف أو تُستغلّ من قبل النخب، ما يفاقم المظالم. في المقابل، قد يؤدي دعم الصحافة الاستقصائية والتمكين القانوني والحوار المجتمعي حول إدارة الموارد الطبيعية إلى تحقيق مزيد من مكاسب السلام.

إعادة التفكير في تحليل السياسات المتعلقة بأزمات المناخ والصراع في السودان يعني تبني نهج يركز على العدالة. ويعني ذلك طرح أسئلة لا تقتصر على "ما هي السياسات التي تقلل الانبعاثات الكربونية أو تكيف الزراعة؟" بل أيضاً "من له الحق في صياغة هذه السياسات ومن سيستفيد منها؟" كما يتطلب ذلك الاعتراف بالحقائق المؤلمة حول كيفية وصول السودان إلى هذه المرحلة: من خلال إلقاء النفايات الخطرة مع الإفلات من العقاب، أو عبر المبيدات التي تتسرب إلى المياه. وفي الوقت نفسه، التزم المسؤولون الصمت، وتُترك التكيف مع المناخ مهملاً حتى اندلعت الحرب. من خلال مواجهة هذه الحقائق، يمكن للسودان والدول

المتضررة بالمثل أن تبدأ في صياغة سياسات ليست ذكية على الورق فحسب، بل هي شرعية ومشجعة في نظر شعوبها. الطريق أمام السودان غير مؤكد، لكن تبني عقلية تحليل سياسات نقدية ومتمحورة حول الناس يوفر أفضل أمل في أن تؤدي تسمية المشكلة إلى المطالبة بالحقوق، وفي النهاية إلى حلول حقيقية تكسر حلقة المعاناة البيئية والصراع.

---

<sup>1</sup> Abdalfatah Hamed, "Sudan's Puzzle: Confronting Climate Change in a War-torn State", Middle East Council on Global Affairs, April 2024, available at <https://mecouncil.org/publication/sudans-puzzle-confronting-climate-change-in-a-war-torn-state/>; Weam Al Sharif, "Climate Change and Conflict: A Perfect Storm in Sudan's Countryside", Carnegie Endowment for International Peace, 4 June 2024, available at <https://carnegieendowment.org/sada/2024/06/climate-change-and-conflict-a-perfect-storm-in-sudans-countryside?lang=en>

<sup>2</sup> The Norwegian Institute of International Affairs, Stockholm International Peace Research Institute, "Climate, Peace and Security Fact Sheet Sudan", May 2022, available at <https://www.sipri.org/sites>  
<sup>3</sup> يُظهر السودان كيف أن الأطر الوضعية تحجب دور السرد والشرعية والاستبعاد في تحديد الأضرار البيئية التي يُعترف بها، وتلك التي يتم إسكاتها، وتلك التي تُسيّس.

<sup>4</sup> Érik Neveu, "L'analyse des problèmes publics: Un champ d'étude interdisciplinaire au cœur des enjeux sociaux présents" (French), *Idées économiques et sociales*, Vol. 190(4), 2017, pp. 6-19, available at <https://doi.org/10.3917/idee.190.0006> (Neveu, "L'analyse des problèmes publics").

<sup>5</sup> تمت صياغة نموذج "التسمية وإسناد اللوم وتقديم المطالب" للمرة الأولى من قبل فيلستينر وأبيل وسارات في علم اجتماع القانون لشرح كيفية تحول المظالم إلى نزاعات قبل دخولها إلى المؤسسات القانونية الرسمية. في حين طُبّق هذا النموذج في الأصل على النزاعات القانونية، فإن هذه الورقة تعمل على تكييف هذا الإطار مع مجال الحوكمة البيئية والنزاعات في السودان. ويكتسب هذا النموذج أهمية خاصة هنا لأن العديد من الأضرار البيئية لا تصل أبدًا إلى الساحة السياسية أو القضائية الرسمية. بل يتم التعامل معها محليًا، وأحيانًا يُعترف بها وتُحدّد مسؤوليتها، لكنها تُقمع غالبًا قبل أن تتمكن المجتمعات المحلية من تقديم مطالب فعالة. ومن خلال تتبع هذه التحولات المحجوبة، يساعد هذا الإطار في توضيح سبب ندرة تحول الأزمات البيئية في السودان إلى محركات للإصلاح، وبدلاً من ذلك تتراكم كمصادر للاضطراب والعنف. انظر William L.F. Felstiner, Richard L. Abel, و Austin Sarat. "ظهور النزاعات وتحولها: التسمية، وإلقاء اللوم، وتقديم المطالب"، *Review Law & Society*, المجلد 15، العدد 3-4، 1980، ص 631-54، متاح على <https://doi.org/10.2307/3053505>؛ نيفو، "تحليل المشاكل العامة".

<sup>6</sup> J. Selby and C. Hoffmann, "Beyond scarcity: Rethinking water, climate change and conflict in the Sudans", *Global Environ. Change*, 2014, available at <http://dx.doi.org/10.1016/j.gloenvcha.2014.01.008>

<sup>7</sup> Human Rights Watch, "Sudan, Oil, and Human Rights", 2003, available at <https://sudanarchive.net/?a=is&oid=SLPD20021100-01>

<sup>8</sup> أدت مثل هذه الفضائح إلى تحفيز الجهود الأفريقية لحظر استيراد النفايات الأجنبية. تم التفاوض على اتفاقية باماكو من قبل 12 دولة من الاتحاد الأفريقي (الذي كان يسمى في ذلك الوقت منظمة الوحدة الأفريقية) في باماكو، مالي في كانون الثاني / يناير 1991، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1998. وقع السودان على الاتفاقية في عام 1993، وتعهد برفض شحنات النفايات السامة، على الأقل على الورق. انظر "35 دولة موقعة و30 دولة طرفاً حتى الآن: آخر تحديث: 2023/02/14"، متاح على <https://www.bamakoconvention.org/countries/Status%20of%20ratification>

<sup>9</sup> Claudio De Majo, "Italy's Poison Ships: How an International Trade of Hazardous Waste Sparked a Grassroots Struggle for Environmental Justice", *Environment & Society Portal*, Arcadia (Autumn 2020), no. 43. Rachel Carson Center for Environment and Society, available at <https://doi.org/10.5282/rcc/9152>; Greenpeace Italy, "Report – The Toxic Ships: The Italian Hub, the Mediterranean Area and Africa", Rome: Greenpeace Onlus,

- June 2010, available at <https://www.dieselduck.info/library/05%20environmental/2010%20Greenpeace%20Toxic%20Ships.pdf>
- <sup>10</sup> الحصاصي... قصة أكبر مقبرة للمبيدات في أفريقيا. صحيفة الراكوبة. 20 أيلول/سبتمبر، 2014، متاح على <https://www.alrakoba.net/1642431/الحصاصي-قصة-أكبر-مقبرة-للمبيدات-في/>
- <sup>11</sup> أسامة علي عبد الحليم. السرطان والنفائيات المشعة المدفونة بالسودان. الراكوبة. 24 نيسان/أبريل 2017، متاح على <https://www.sudaress.com/alrakoba/273126>
- <sup>12</sup> M. M. Ali Osman, "Sudan: First Stat of Environment and Outlook Report 2020", *United Nations Environment Programme*, 2020, pp. 64-69, available at <https://hcnr.gov.sd/wp-content/uploads/2020/11/full-report.pdf>
- <sup>13</sup> L. Wise, "The Genocide-Ecocide Nexus in Sudan: Violent 'Development' and the Racial-Spatial Dynamics of (Neo)Colonial-Capitalist Extraction", *Journal of Genocide Research*, Vol. 23(2), 2021, pp. 189-211, available at <https://doi.org/10.1080/14623528.2021.1887057>
- <sup>14</sup> World Food Program USA, "The First Climate Change Conflict", 30 November 2017, available at <https://www.wfpusa.org/news/the-first-climate-change-conflict/#:~:text=These%20factors%20led%20then%20U,religious%20and%20environmental>
- <sup>15</sup> Vesselin Popovski, "Foresight Africa viewpoint: Does climate change cause conflict?", Brookings, January 2017, available at <https://www.brookings.edu/articles/does-climate-change-cause-conflict/>
- <sup>16</sup> Kathimerini Newsroom, "Plans to send sludge abroad", 13 January 2006, available at <https://www.ekathimerini.com/news/37431/plans-to-send-sludge-abroad/>
- <sup>17</sup> Achim Steiner, *Sudan: Post-Conflict Environmental Assessment*, United Nations Environment Programme, 2007, available at [https://www.thegef.org/sites/default/files/nscs-documents/UNEP\\_Sudan\\_1\\_89\\_0.pdf](https://www.thegef.org/sites/default/files/nscs-documents/UNEP_Sudan_1_89_0.pdf)
- <sup>18</sup> النيلين. الحصاصي... قصة أكبر مقبرة للمبيدات في أفريقيا !! 20 أيلول/سبتمبر 2014، متاح على [https://www.alnilin.com/1122881.htm#google\\_vignette](https://www.alnilin.com/1122881.htm#google_vignette)
- <sup>19</sup> السودان نايل. الحصاصي... قصة أكبر مقبرة للمبيدات في افريقيا !! وفيات السرطان بالحصاصي تتجاوز 80 في المئة !. 25 كانون الثاني/يناير 2020، متاح على <https://sudanile.com/الحصاصي-قصة-أكبر-مقبرة-للمبيدات-في-ا/>
- <sup>20</sup> تُظهر هذه الحالات القمع المنهجي لرفع الدعاوى: فقد حُددت الأضرار من قبل المجتمعات المحلية والصحافيين أو المطلعين على الأمر؛ وألقي اللوم غالباً على أسباب غير شخصية أو جرى إخفاؤه؛ وعُرقلت الدعاوى من خلال السرية والقمع أو الإنكار.
- <sup>21</sup> Dabanga TV and Radio, "Official: China buried nuclear waste in Sudan desert", 12 November 2015, available at <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/official-china-buried-nuclear-waste-in-sudan-s-desert>
- <sup>22</sup> بكري الصائغ. حول النفائيات الصينية من الكاذب: مدير وحدة تنفيذ السدود أم مدير هيئة الطاقة الذرية؟! 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، متاح على <https://www.alrakoba.net/2154561/حول-النفائيات-الصينية-من-الكاذب-مدير-وح/>
- <sup>23</sup> وقد قوبل ذلك بتشكيك من قبل السكان المحليين، فطالب بعضهم بإجراء دراسات وأبحاث جديدة بسبب تزايد حالات الإصابة بالسرطان. وقال أحد السكان لشبكة سكاى نيوز عربية إن التقرير كان محدوداً ولم يغط المناطق التي طلبوا إجراء مسح لها. وأشار إلى أن الكثيرين في المنطقة يعانون من السرطان، وأن لجنة التحقيق لم توثق أعداد حالات السرطان ولم تستكشف أسبابها؛ دابانغا. "لا توجد مواد مشعة في سد مروى": لجنة العدالة السودانية. 27 تموز/يوليو 2016. للوصول إلى [https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/no-radioactive-substances-at-merowe-dam-justice-committee?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/no-radioactive-substances-at-merowe-dam-justice-committee?utm_source=chatgpt.com)؛ سكاى نيوز عربية، السودان: لا وجود لمواد مشعة مدفونة قرب سد مروى 26 تموز/يوليو 2016، متاح على <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/860575-السودان-وجود-لمواد-مشعة-مدفونة-قرب-سد-مروي>
- <sup>24</sup> سكاى نيوز عربية. مخاوف بسبب دفن مواد كيميائية في ولاية السودان. 25 آب/أغسطس 2016، متاح على <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/869370>
- <sup>25</sup> للمرة الأولى، دخلت العدالة البيئية إلى القاموس الوطني للسودان، فاعترف المسؤولون بقضايا كان مسكوتاً عنها في السابق. ومع ذلك، فإن غياب المؤسسات الدائمة ورجال الأعمال المبادرين منع تحويل المطالب إلى سياسات. أدت الحرب منذ عام 2023 إلى انهيار المساءلة، ما خلق "انحرافاً بيئياً" أصبح فيه تدمير البيئة نتيجة للصراع ومحركاً له في الوقت نفسه.

---

<sup>26</sup> UN Environment Programme, "Sudan launches first-ever State of the Environment and Outlook report to help guide peace and sustainable development", 7 October 2020, available at <https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/>

<sup>27</sup> Dabanga TV and Radio, "Toxic waste found near Sudan residential area", 28 January 2020, available at <https://www.dabangasudan.org/>

<sup>28</sup> "Climate, Peace and Security Fact Sheet Sudan", The Norwegian Institute of International Affairs, May 2022, available at <https://www.sipri.org/sites>

<sup>29</sup> محمد الهادي. بين التعدين الجائر والتغير المناخي: ليس بالحرب وحدها يفنى الإنسان . اتر 5 أيلول /سبتمبر, 2024, متاح على <https://atarnetwork.com/?p=5009>

<sup>30</sup> سكاى نيوز عربية. السودان.. تجاوزات "التعدين" تثير مخاوف من انتشار السرطان. 6 تموز/يوليو 2025, متاح على <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1807125>-السودان-تجاوزات-التعدين-تثير-مخاوف-انتشار-السرطان